



OIC/COMCEC-FC-35/2019

الأصل: إنجليزي

# تقرير الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي

المقدم إلى

الاجتماع الخامس والثلاثين للجنة متابعة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي  
والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي {الكومسيك}

أنقرة – الجمهورية التركية  
24-25 أبريل 2019

## فهرس

الصفحة	الموضوع	الرقم
1	مقدمة	أولاً
2	الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية	ثانياً
5	العمالة والإنتاجية	ثالثاً
7	التجارة الإسلامية البينية والاستثمار الإسلامي البيني	رابعاً
13	تنمية قطاع السياحة	خامساً
15	التعاون في مجال النقل	سادساً
16	دور القطاع الخاص	سابعاً
20	برامج التخفيف من وطأة الفقر	ثامناً
24	سياسة منظمة التعاون الإسلامي لتنمية البنى التحتية وتحقيق التكامل الإقليمي	تاسعاً
25	المساعدات الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في المنظمة	عاشراً
27	خاتمة	حادي عشر
29	مرفق	

## أولاً- مقدمة

- 1- يتضمن تقرير الأمين العام أحدث الإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات العاملة في المجال الاقتصادي منذ انعقاد الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للكومسيك في إسطنبول بتركيا في الفترة من 26 إلى 29 نوفمبر 2018. وتهدف هذه الإجراءات إلى متابعة تنفيذ برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس وزراء الخارجية والكومسيك وغيرها من الهيئات التقريرية في منظمة التعاون الإسلامي.
- 2- وبالإضافة إلى سلسلة التدخلات التي نفذتها مؤسسات المنظمة ذات الصلة من خلال المشاريع الجارية في مجالات التجارة والاستثمار، وتطوير البنى التحتية والصناعات الزراعية، والتمويل الأصغر، فإن تنظيم معرض منظمة التعاون الإسلامي السادس للحلال والمعرض التجاري السادس عشر لمنظمة التعاون الإسلامي، ووضع سياسة منظمة التعاون الإسلامي لتطوير البنى التحتية وتحقيق التكامل الإقليمي، وبلورة إطار للتعاون المشترك بين الدول الأعضاء في المنظمة حول تطوير السلع الزراعية الاستراتيجية، كلها إجراءات احتلت مكاناً بارزاً في جدول أعمال منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة قيد الاستعراض. وقد سلط التقرير الضوء أيضاً على الأنشطة الأخرى المنفذة خلال الفترة قيد الاستعراض في مجالات تشمل، في جملة أمور، تنمية القطاع الخاص، وتنفيذ مبادرات منظمة التعاون الإسلامي الرامية إلى التخفيف من وطأة الفقر وبرامجها الخاصة بالتنمية الإقليمية، وإحداث آلية دائمة للمنظمة في مجال تسوية المنازعات التجارية، وتقديم المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المحتاجة إليها.
- 3- ويشمل التقرير أيضاً الأنشطة الرامية إلى الارتقاء بنسبة التجارة الإسلامية البنينية إلى 25 في المائة بحلول عام 2025، بما في ذلك الهدف المتعلق بإنشاء منطقة للتجارة الحرة عقب التنفيذ المتوقع لنظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي. أما البرامج الأخرى التي تم إعدادها وتنفيذها خلال السنة قيد الاستعراض فتهم مجالات التصنيع، والتعاون في قطاع النقل، والطاقة، والسياحة، والعمل، والتوظيف، والضمان الاجتماعي، وريادة المشاريع، وتنمية القطاع المالي.
- 4- وسوف يتناول هذا التقرير، علاوة على مختلف الأنشطة المختلفة التي نفذتها الأمانة العامة خلال الفترة قيد الاستعراض، أنشطة العديد من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في المجال الاقتصادي. وفي إطار المسؤوليات القانونية الملقاة على عاتق الأمانة العامة فيما يخص تنسيق عمل مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، نظمت الأمانة العامة الاجتماع التنسيقي السنوي الرابع لمؤسسات المنظمة يومي 3 و4 ديسمبر 2018 في مقر المنظمة بجدة. وكان هذا الاجتماع ذا أهمية أساسية في المتابعة السريعة وإيلاء الأولوية لتنفيذ مختلف قرارات منظمة التعاون الإسلامي، وفي الوقت ذاته تعزيز التآزر والتعاون الفعال بين مؤسسات المنظمة والشركاء الإنمائيين الآخرين.

## ثانياً- الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية

- 5- ترتبط ضرورة تعزيز دور مختلف الأجهزة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بتنفيذ سياسات المنظمة وقراراتها في مجال الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية ارتباطاً وثيقاً بتحقيق أهداف المنظمة ذات الصلة في القطاع الزراعي. وفي هذا الصدد، واصلت الأمانة العامة، خلال الفترة قيد الاستعراض، بذل الجهود من أجل تعزيز هياكل المؤسسة المتخصصة المنشأة حديثاً، وهي المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، وبلورة برامج المنظمة في مجال تطوير السلع الاستراتيجية. هذا بالإضافة إلى البرامج والمشاريع والمبادرات التي واصلت مؤسسات المنظمة إطلاقها وتنفيذها لصالح الدول الأعضاء.

## (أ) المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي

6- كما سبقت الإشارة إلى ذلك في التقرير المقدم إلى الدورة الرابعة والثلاثين للكونسبيك، فقد شرعت أمانة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في عملها يوم 1 مارس 2018 عقب تصديق برلمان كازخستان، في نوفمبر 2017، على اتفاقية المقر الموقعة بين المنظمة وحكومة البلد المضيف. زيادة على ذلك، دخل النظام الأساسي المذكور حيز النفاذ نهائياً في 19 فبراير 2018 بعد أن صدقت عليه عشر (10) دول أعضاء. وخلال السنة قيد الاستعراض، صدقت كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية أيضاً على النظام الأساسي وأودعت وثائق التصديق لدى الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي. وبذلك بلغ عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي وقّعت على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي 32 دولة، في حين صدقت عليه إلى الآن 12 دولة.

7- وبعد دخول النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي حيز النفاذ، كان من المقرر أن تُعقد الدورة الثانية للجمعية العامة للمنظمة يومي 10 و11 ديسمبر 2018 بأستانا في كازاخستان. ولكن نظراً لإكراهات إدارية ولوجستية غير متوقعة، تم تأجيل هذه الدورة إلى عام 2019، حيث من المقرر أن تنظر في قضايا متعلقة بالسياسات العامة للمنظمة وسياساتها المالية وبرنامج عملها وهيكلها التنظيمي. كما ستعيد تشكيل عضوية المجلس التنفيذي للمنظمة في ضوء دخول نظامها الأساسي حيز النفاذ. وستنظر الجمعية العامة كذلك في بلورة وتنفيذ مشاريع للتعاون في مجال الأمن الغذائي والتنفيذ الكامل لخطة العمل الخمسية للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي التي أقرتها الجمعية العامة الافتتاحية في عام 2016.

8- وفي ضوء ما سبق، تطلب الأمانة العامة مجدداً من الدول الأعضاء الأخرى في منظمة التعاون الإسلامي استكمال جميع الترتيبات اللازمة للانضمام إلى هذه المنظمة في أقرب وقت ممكن وتقديم الدعم لها فيما يخص بلورة مشاريع تعاونية في هذا القطاع الهام.

#### **(ب) المؤتمر الوزاري الإسلامي الثامن حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية**

9- كما سبقت الإشارة إلى ذلك في التقرير المقدم إلى الدورة الرابعة والثلاثين للكونسبيك، قدمت حكومة الجمهورية التركية عرضاً كريماً باستضافة الدورة الثامنة للمؤتمر الوزاري الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في إسطنبول بتركيا في الربع الأخير من عام 2019. وتعمل الأمانة العامة حالياً، بالتنسيق مع السلطات المعنية في تركيا، على تحديد تواريخ المؤتمر وإعداد وثائقه، بما في ذلك الترتيبات اللوجستية اللازمة.

10- ومن المتوقع أن تنتظر الدورة الثامنة المذكورة أعلاه في تنفيذ قرارات المؤتمرات السابقة، بما في ذلك أنشطة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، وتمويل مشاريع في مجال الزراعة والأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وسوف ينظر أيضاً في برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لتنمية السلع الزراعية الاستراتيجية (القمح والأرز والكسافا)، الذي سيحدد الأهداف الرئيسية ومجالات تركيز التعاون فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يعين المؤتمر الثامن أعضاء اللجنة التوجيهية المنبثقة عن المؤتمر، والتي سيتولى المؤتمر إنشائها بغرض متابعة تنفيذ قرارات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة بالزراعة والأمن الغذائي.

#### **(ج) برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لتنمية السلع الزراعية الاستراتيجية**

11- أحاطت الدورة الرابعة والثلاثون للكونسبيك علماً بالعمل الجاري لوضع برامج منظمة التعاون الإسلامي الخاصة بتنمية السلع الزراعية الأساسية مثل القمح والأرز والكسافا، وذلك عملاً بالقرار 43/1-اق الصادر عن الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، وشجعت الدول الأعضاء في المنظمة على تقديم مدخلاتها في هذه البرامج.

12- وعليه، عممت الأمانة العامة على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في فبراير 2019، مشاريع برنامج عمل المنظمة لتنمية الأرز، وبرنامج عمل المنظمة لتنمية القمح،

وبرنامج عمل المنظمة لتنمية الكسافا، على التوالي. كما طلبت منه تقديم مساهماتها وإبداء ملاحظاتها على المشاريع المذكورة من أجل تعزيز ملكيتها والتنفيذ اللاحق لها.

13- وتضع المشاريع المقترحة الأساس لرؤية التصنيع القائم على السلع، وتتوخى تمكين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، التي تعد أكبر منتجي هذه السلع، في جملة أمور، من تحقيق قيمة مضافة، والحصول على عوائد أكبر من سلعتها، والاندماج في سلاسل القيم العالمية، وتعزيز القيمة الإضافية. وعليه، من المقرر أن تُعرض مشاريع هذه البرامج على الدورة الثامنة للمؤتمر الوزاري الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية للنظر فيها وإقرارها.

14- وفي ضوء ما سبق، يرجى من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن ترسل إسهاماتها في البرامج المذكورة سالفاً في أقرب وقت ممكن.

#### د) تمويل البنك الإسلامي للتنمية للمشاريع الزراعية

15- إدراكاً منه لأهمية القطاع الزراعي للتنمية الاقتصادية الاجتماعية في الدول الأعضاء في المنظمة، قام البنك الإسلامي للتنمية مؤخراً بتكثيف تدخلاته في قطاع الزراعة، والتي تستهدف أصحاب المشاريع الصغيرة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ووفقاً لذلك، أطلق البنك خلال عام 2018 برنامجاً لتطوير سلسلة قيم الأرز بقيمة 10 ملايين دولار أمريكي لصالح 10 دول أعضاء في المنظمة (بنين وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وغامبيا وغينيا ومالي والنيجر والسنغال وسيراليون والسودان) في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويهدف البرنامج، الذي سيتم تنفيذه خلال الفترة 2018-2019، إلى مساعدة هذه البلدان على تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الأرز وتقليص واردات الأرز بدرجة كبيرة. ومن المتوقع أن تستفيد من هذا البرنامج مليوناً أسرة من أصحاب الحيازات الصغيرة في هذه البلدان.

16- كما قدم البنك الإسلامي للتنمية دعمه لتنفيذ مشروع إقليمي لرسم خرائط خصوبة التربة في غرب أفريقيا بقيمة 12 مليون دولار أمريكي. ويتوخى هذا المشروع، الذي يشمل ست بلدان أعضاء في المنظمة في منطقة غرب إفريقيا (كوت ديفوار وغامبيا وغينيا ومالي والسنغال وسيراليون)، إلى تحسين إنتاج المحاصيل وتحسين إنتاجيتها في المناطق المستهدفة.

#### برامج التدريب

17- واصل مركز أنقرة، في إطار ولايته، تنظيم برامج تدريبية في مجال زيادة إنتاجية القطاع الزراعي والحفاظ على الأمن الغذائي لصالح الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ووفقاً لذلك، قام مركز أنقرة خلال السنة قيد المراجعة بتنظيم الأنشطة التالية:

(1) دورة تدريبية عملية ونظرية حول "تطوير تكنولوجيا التحوير الوراثي المستدام والتسويق والمراقبة اللاحقة"، أنقرة، تركيا، 8-10 مايو 2018؛

(2) "ندوة إقليمية حول التقنيات المبتكرة في قطاع المياه لتحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة" عمان، الأردن، 26-28 يونيو 2018؛

(3) زيارة دراسية حول "تربية الأحياء المائية المستدامة في فلسطين"، أنطاليا، تركيا، 24-28 سبتمبر 2018؛

(4) زيارة دراسية حول "الاستزراع المائي المستدام في بلدان منظمة التعاون الإسلامي"، أنطاليا، تركيا، 3-7 ديسمبر 2018، في إطار برنامج بناء القدرات الزراعية لمنظمة التعاون الإسلامي.

#### ثالثاً- العمالة والإنتاجية

18- خلال السنوات الأخيرة، شهد التعاون فيما بين دول منظمة التعاون الإسلامي في مجال العمل والعمالة والحماية الاجتماعية نمواً متواصلاً من حيث عمقه ونطاقه. واستمر تنفيذ إطار منظمة التعاون الإسلامي للعمل والعمالة والحماية الاجتماعية في تحفيز النمو المسجل في هذا القطاع. وخلال السنة قيد المراجعة، واصلت المنظمة ومؤسساتها ذات الصلة الاضطلاع بأنشطة تتوخى مساعدة الباحثين عن عمل في بلدان المنظمة على تطوير مهاراتهم الشخصية والتنظيمية، وتعزيز

معارفهم وقدراتهم، وتحسين تنافسيتهم والارتقاء بأدائهم. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنظر إلى أن معدل البطالة في الدول الأعضاء في المنظمة، كمجموعة، ظل يتراوح بين 7.4 % و 9.1 % خلال الفترة 2000-2017، وأن خلق فرص العمل اللائقة لا يزال يشكل أولوية بالنسبة للغالبية المطلقة من دول المنظمة. ووفقاً لذلك، وخلال الفترة قيد الاستعراض، تم تنفيذ الأنشطة التالية :

- (أ) **الاجتماع الثالث للجنة التوجيهية للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل**
- 19- كما سبقت الإشارة إلى ذلك في التقرير المقدم إلى الدورة الرابعة والثلاثين للكومسيك، عُقدت الدورة الرابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل يومي 21 و 22 فبراير 2018 في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية. وقد تدارست هذه الدورة واعتمدت ثلاثة أطر قانونية لمواءمة المعايير والممارسات الخاصة بقضايا العمل فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة، وهي: (1) الترتيب المتعلق بالاعتراف المتبادل بالمهارات؛ (2) الاتفاق الثنائي حول تبادل القوى العاملة؛ (3) استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي الخاصة بسوق العمل.
- 20- في ضوء ما تقدم، انعقد الاجتماع الثالث للجنة التوجيهية للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل في جدة بالمملكة العربية السعودية يومي 10 و 11 مارس 2019. واستعرض الاجتماع تنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمر الإسلامي الرابع لوزراء العمل، بما في ذلك إطار منظمة التعاون الإسلامي حول العمل والعمالة والحماية الاجتماعية.
- 21- أكد الاجتماع على ضرورة مواصلة تنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمرات الإسلامية لوزراء العمل، بما في ذلك إطار منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال العمل والعمالة والحماية الاجتماعية من خلال بلورة وإدراج إجراءات ملموسة وقابلة للتنفيذ. ولتحقيق هذه الغاية، أقر الاجتماع البرنامج التنفيذي المحدّث، والذي يتميز بأنشطة بناء القدرات المقرر تنفيذها خلال الفترة 2020/2019 في ستة مجالات تعاون تحظى بالأولوية في إطار منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال العمل والعمالة والحماية الاجتماعية.
- 22- تشمل مشاريع البرامج التدريبية الرئيسية المقررة لفائدة الدول الأعضاء خلال فترة المشروع (2020/2019)، ما يلي:
- (أ) برامج التدريب / بناء القدرات في مجال الصحة والسلامة المهنيين؛
- (ب) حلقة عمل حول تشجيع العمل الحر والارتقاء بالقطاع غير الرسمي؛
- (ج) التدريب على المهارات وتنمية روح المبادرة؛
- (د) حلقة عمل تدريبية حول تحسين إدارة هجرة اليد العاملة وحماية حقوق العمال المهاجرين أو الأجانب المتعاقدين؛
- (هـ) حلقة عمل حول بناء القدرات المؤسسية لوضع نُظُم معلومات فعالة بشأن سوق العمل؛
- (و) حلقة عمل حول ضمان وتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي وحماية الأجور؛
- (ز) حلقة عمل حول إعادة إدماج السجناء السابقين في سوق العمل، على سبيل المثال.

(ب) **التوقيع على النظام الأساسي لمركز العمل التابع لمنظمة التعاون الإسلامي**

- 23- واصلت الأمانة العامة توعية الدول الأعضاء في المنظمة بضرورة توقيع النظام الأساسي لمركز العمل التابع للمنظمة والتصديق عليه لتسهيل انطلاق عمله في الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة قيد الاستعراض، صدقت جمهورية أذربيجان على النظام الأساسي المذكور، كما وقعت عليه جمهورية موريتانيا الإسلامية وجمهورية السودان خلال الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، التي عُقدت يومي 1 و 2 مارس 2019 في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة. وبذلك يصبح العدد الإجمالي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي وقعت الوثيقة المذكورة، خمس دول.
- 24- تجدر الإشارة إلى أن النظام الأساسي لمركز العمل التابع لمنظمة التعاون الإسلامي ينص على أنه سوف يطبَّق مؤقتاً عند توقيع ما لا يقل عن 10 دول أعضاء في المنظمة عليه، في حين سيدخل حيز النفاذ بشكل نهائي عندما تقدم 10 دول أعضاء صكوك تصديقها عليه.

25- وعليه، تجدد الأمانة العامة طلبها من الدول الأعضاء الأخرى في المنظمة استكمال جميع الترتيبات اللازمة للانضمام إلى النظام الأساسي المذكور في أقرب فرصة ممكنة.

#### رابعاً - التجارة الإسلامية البنينة والاستثمار الإسلامي البنيني

26- اتسمت أنشطة التجارة الإسلامية البنينة باتخاذ إجراءات ومبادرات تعاونية في مجال تعزيز التجارة وتمويلها وتسهيلها وتأمين ائتمان الصادرات، فضلاً عن تطوير قطاع المنتجات الحلال وتشجيع الاستثمار والتعاون وبناء القدرات فيما بين بلدان الجنوب الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك مختلف المشاورات وعمليات التنسيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

#### أ) لمحة عن آخر المستجدات في مجال التجارة الإسلامية البنينة

27- وفقاً لبيانات المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بلغ صافي حجم التجارة الإسلامية البنينة 322.2 مليار دولار أمريكي في عام 2017، مقارنة بـ 278.2 مليار دولار أمريكي في عام 2016، بسبب تقلب أسعار السلع بما في ذلك النفط، والتعدين، والمنتجات الغذائية. علاوة على ذلك، ارتفعت حصة التجارة الإسلامية البنينة من التجارة الخارجية للدول الأعضاء بنسبة 6% من 18.7 في المائة في عام 2016 إلى 19.8 في المائة في عام 2017.

28- في عام 2017، كانت البلدان التجارية الرئيسية داخل منظمة التعاون الإسلامي هي الإمارات العربية المتحدة وتركيا والمملكة العربية السعودية وإندونيسيا وإيران وماليزيا ومصر وباكستان وعمان والعراق. وسجلت هذه الدول 74.6 في المائة من حجم التجارة البنينة لمنظمة التعاون الإسلامي بمجموع قدره 481 مليار دولار.

29- وفي عام 2017، حقق حوالي 28 بلداً الهدف المسطر في "برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي-2025" والمتعلق ببلوغ نسبة 25 في المائة من التجارة الإسلامية البنينة. وهذه الدول هي الصومال والسودان وسوريا واليمن وأفغانستان وغامبيا وطوغو ومالي وطاجيكستان وجيبوتي والأردن والبحرين ولبنان والسنغال وعمان وسيراليون ومصر والإمارات العربية المتحدة وإيران وقرغيزستان وباكستان وبنين وجزر القمر والنيجر وكوت ديفوار وأوزبكستان وتركمانستان وتشاد.

30- أما بالنسبة للتجارة العالمية لدول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة، فقد انخفضت حصة بلدان المنظمة من 4.2 تريليون دولار أمريكي في عام 2014 إلى 3.2 تريليون دولار أمريكي في عام 2017، أي بانخفاض بنسبة 22 في المائة. وكان ذلك نتيجة تقلب أسعار السلع الأساسية، ووجود حواجز جمركية وغير جمركية أمام التجارة والاستثمار، والبيئة الهشة للاقتصاد والتجارة العالميين. وبلغت حصة التجارة في دول منظمة التعاون الإسلامي 11 في المائة في عام 2014 مقابل 9.4 في المائة من التجارة العالمية في عام 2017، أي بانخفاض بنسبة 14.4 في المائة.

## ب) تعزيز التجارة

31- خلال الفترة قيد الاستعراض، عقدت منظمة التعاون الإسلامي، من خلال مؤسساتها المعنية، المعارض المتخصصة التالية بهدف تعزيز المبادلات التجارية وزيادة الوصول إلى منتجات الدول الأعضاء في المنظمة وسبلها:

✓ الدورة السادسة لمعرض منظمة التعاون الإسلامي للمنتجات الحلال، إسطنبول، الجمهورية التركية (29 نوفمبر-2 ديسمبر 2018): شهد هذا المعرض مشاركة حوالي 32.000 زائر وأكثر من 150 شركة و 270 وفداً تجارياً دولياً.

✓ الدورة الرابعة لمعرض منظمة التعاون الإسلامي للصحة، أبيدجان، كوت ديفوار، (7-9 ديسمبر 2018) بالتعاون مع وزارة الصحة والنظافة العامة في جمهورية طوت ديفوار. وقد شهدت هذه الدورة مشاركة أكثر من 10 بلدان و 2000 زائر وعقد 20 اجتماعاً للشركات.

✓ المعرض التجاري السادس عشر لمنظمة التعاون الإسلامي، بغداد، العراق، (7-13 أبريل 2019). عُقد المعرض التجاري السادس عشر لمنظمة التعاون الإسلامي في بغداد بالجمهورية العراقية في الفترة من 7 إلى 13 أبريل 2019، وذلك عملاً بقرار الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

✓ المعرض والمنتدى الأول للنقل واللوجستيك في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. سيتم تنظيم المعرض والمنتدى الأول حول النقل واللوجستيك في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الفترة من 9 إلى 11 أبريل 2019، بالتزامن مع النسخة الثامنة من المعرض الدولي للنقل واللوجستيك (LOGISMED 2019) في الدار البيضاء، بالتعاون مع النافذة الوطنية الموحدة للإجراءات التجارية للأجنبية للمملكة المغربية (PORTNET) ومع الشركة المغربية (LOGISMED). وعلى هامش هذا الحدث، سينظم مركز تنمية التجارة حلقة نقاش حول تسهيل التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

## ج) تمويل التجارة وتأمين انتمان الصادرات

32- أسهمت الزيارة المطردة في عمليات تمويل التجارة من طرف أجهزة المنظمة المعنية إسهاماً كبيراً في تحفيز القدرة الإنتاجية وتحقيق نمو ملحوظ في أوساط المؤسسات المستفيدة في الدول الأعضاء في المنظمة. وتمثل الهاجس الأساسي في تحديد إجراءات متماسكة لضمان حصول المشاريع الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة على تمويل تجاري، خاصة في مختلف مناطق المنظمة.

33- في عام 2018، بلغت موافقات تمويل التجارة التي أقرتها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة 5.2 مليار دولار أمريكي (مقابل الهدف المتمثل في 5.1 مليار دولار أمريكي في عام 2018)، أي بزيادة قدرها 6.1 ٪ مقارنة بمبلغ 4.9 مليار دولار أمريكي في عام 2017. ومن ناحية أخرى، وصلت قيمة المدفوعات 4.5 مليار دولار أمريكي (مقارنة بالهدف المتمثل في 4.1 مليار دولار في عام 2018)، أي بزيادة قدرها 32.3 ٪ مقارنة بـ 3.4 مليار دولار في عام 2017.

34- أطلقت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة البرنامج الرائد "جسور التجارة العربية الإفريقية"، والذي يتوخى تعزيز التجارة باعتبارها أداة لزيادة الفرص الاقتصادية ودعم النمو الشامل والمستدام في الدول العربية ودول جنوب الصحراء الكبرى الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتتمثل المعالم الرئيسية للبرنامج فيما يلي:

- ✓ تعزيز الشراكات التجارية في مجالي الأغذية الزراعية والمنتجات الصيدلانية
- ✓ الشراكة مع مجلس الأعمال التونسي الأفريقي



- ✓ المساهمة والمشاركة في المعرض التجاري الأفريقي البيئي
- ✓ إنشاء وإدارة اللجنة التوجيهية لبرنامج جسور التجارة العربية الإفريقية
- ✓ عقد الاجتماع الأول للمكونين الرئيسيين في الهيكل الإداري للبرنامج، وهما مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية.

35- كما أطلقت المؤسسة برنامج المنشآت الصغيرة والمتوسطة في غرب إفريقيا، والذي يهدف إلى مد جسور بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة في منطقة غرب أفريقيا والمصارف من خلال بناء قدرات كل من المنشآت الصغيرة والمتوسطة والبنوك التي ستستفيد من الاستخدام الفعال لخطوط التمويل التي تهدف إلى دعم المنشآت المذكورة. وتشمل الإنجازات الرئيسية في هذا المجال:

- ✓ إطلاق مشاريع تجريبية في السنغال وبوركينا فاسو؛
- ✓ إقامة شراكات وحشد الموارد للمشاريع الرائدة؛
- ✓ توقيع اتفاقيات مع البنك الشريك والوكالة المنفذة.

36- تمكنت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، منذ إنشائها قبل 25 عامًا، وبفضل ما تقدمه من خدمات في مجال الائتمان التكافلي وتأمين الاستثمار، من تعزيز موقعها الفريد وتوسيع نطاق المعاملات التجارية وتدفق الاستثمارات بين الدول الأعضاء. وفي حين أدى ذلك إلى جعل المؤسسة هيئة مالية متعددة الأطراف وذات تأثير، فقد وضعها أيضًا أمام العديد من التحديات العالمية.

37- في عام 2018، تمكنت المؤسسة من زيادة أعمالها المؤمنة بنسبة 20٪ لتبلغ 9.03 مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ 7.53 مليار دولار أمريكي خلال عام 2017. وبلغت قيمة أعمال التأمين التجارية ذات الصلة 6.19 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 5.81 مليار دولار أمريكي في عام 2017، أي بزيادة قدرها 7 ٪، في حين ارتفعت قيمة أعمال الاستثمار بنسبة 65٪ لتصل إلى 2.84 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 1.72 مليار دولار أمريكي.

38- نتيجة لذلك، تحول تأثير خدمات المؤسسة إلى دعم بقيمة 4.91 مليار دولار أمريكي لصادرات البلدان الأعضاء، و4.28 مليار دولار أمريكي لواردات البلدان الأعضاء، و2.84 مليار دولار أمريكي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى البلدان الأعضاء، و1.19 مليار دولار أمريكي للاستثمارات الخارجية المباشرة الآتية من الدول الأعضاء. بالإضافة إلى ذلك، بلغت قيمة الدعم الذي قدمته المؤسسة لقطاع الأعمال داخل منظمة التعاون الإسلامي 8.5 مليار دولار أمريكي في 35 دولة.

#### (د) تسهيل التجارة

39- واصلت الأمانة العامة توعية الدول الأعضاء بضرورة إنفاذ مختلف صكوك المنظمة متعددة الأطراف في مجال التجارة. وبالرغم من أن لجنة المفاوضات التجارية المعنية بنظام الأفضلية التجارية في منظمة التعاون الإسلامي لم تتمكن من عقد اجتماعها خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، فقد تم إرفاق حالة التوقيع والتصديق على اتفاقيات المنظمة الاقتصادية، ومنها نظام الأفضلية التجارية في منظمة التعاون الإسلامي، بهذا التقرير (الملحق 1).

40- وأرسلت 14 دولة عضواً في المنظمة قوائم منتجاتها التي تشملها الامتيازات الجمركية في إطار نظام الأفضلية التجارية في منظمة التعاون الإسلامي إلى أمانة لجنة المفاوضات التجارية. وهذه الدول هي السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة والكويت والمغرب وعمان وقطر وتركيا وماليزيا وسوريا وبنغلاديش وإيران وباكستان والأردن. إضافة إلى ذلك، أشعرت كل من باكستان وبنغلاديش والأردن والمغرب وتركيا أمانة لجنة المفاوضات التجارية بما اتخذته من تدابير داخلية لتنفيذ قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضلية التجارية في منظمة التعاون الإسلامي.

41- وطلبت أمانة لجنة المفاوضات التجارية من الدول الأعضاء المعنية إشعارها بما سوف تتخذه من تدابير داخلية لتنفيذ قواعد منشأ نظام الأفضلية التجارية في منظمة التعاون الإسلامي في أقرب

فرصة ممكنة. ورحبت اللجنة بتقديم كل من تركيا وماليزيا وبنغلاديش وباكستان والأردن وإيران قوائم امتيازات حديثة لأمانة لجنة المفاوضات.

42- وعليه، يتعين تجديد الدعوة للدول الأعضاء التي لم تستكمل عمليات التوقيع أو التصديق على الاتفاقيات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي إلى أن تقوم بذلك في أقرب فرصة ممكنة. وفي السياق نفسه، قد ترغب الدول الأعضاء التي وقعت وصدقت على نظام الأفضلية التجارية في منظمة التعاون الإسلامي في إرسال المستندات المطلوبة، وفقاً للقرارات الواردة في هذا الشأن في قرارات كل من مجلس وزراء الخارجية والكمسيك. ويشمل ذلك تقديم ألساط تخفيضاتها السنوية المحددة إلى جانب قائمة المنتجات (الجدول الزمنية للامتيازات) وعينات من الشهادات وعينات مطبوعة من الأختام التي تُستخدم في جماركها وإكمال تشريعاتها الداخلية وتدبيرها الإدارية.

43- تمشياً مع قرارات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومكتب تنسيق الكومسيك والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة في جمهورية السودان، حلقة عمل تدريبية حول نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والنظام التجاري متعدد الأطراف، وذلك يومي 17 و18 ديسمبر 2018 في الخرطوم بجمهورية السودان. واستهدفت هذه الحلقة، التي حضرها أكثر من 60 مشاركاً من كبار المسؤولين في القطاعين العام والخاص في السودان، زيادة الوعي بأهمية نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وبروتوكولاته والنظام التجاري متعدد الأطراف المنشأ حديثاً، بما في ذلك انضمام السودان إلى منظمة التجارة العالمية. وكانت حلقة العمل مفيدة من حيث كونها شرحت طبيعة نظام الأفضليات التجارية للقطاع الخاص وبيّنت مدى أهميته وفعاليته في توسيع العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.

## هـ تعزيز الاستثمار

### (1) منتدى الاستثمار الإقليمي الثاني لمنظمة التعاون الإسلامي

44- عملاً بالقرار الصادر عن الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، الذي عقد في طشقند بجمهورية أوزبكستان يومي 18 و19 أكتوبر 2016، ستنظم الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، بالتعاون مع حكومة الجمهورية التونسية ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، منتدى الاستثمار الإقليمي الثاني لمنظمة التعاون الإسلامي في مدينة تونس بالعاصمة التونسية في النصف الثاني من عام 2019.

45- يتمثل الهدف من المنتدى في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مناطق منظمة التعاون الإسلامي وتوفير توجيه ونماذج عملية بشأن الطرق التي يمكن بها تعزيز تدفقات الاستثمار الإسلامي البيئي بما يمكن من تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدان المنطقة. كما سيشكل المنتدى منبراً لصانعي السياسات ولمجتمعات الأعمال ذات الصلة على المستويين الوطني والإقليمي للالتقاء وتبادل المعارف وبلورة التزامات لتحسين مناخ الاستثمار في المنطقة. وقد تم توزيع الورقة التصورية للمنتدى على الدول الأعضاء في سبتمبر 2018.

### (2) إنشاء آلية منظمة التعاون الإسلامي الدائمة لتسوية المنازعات

46- كلفت الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، بموجب قرارها رقم 43/1-اق، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، وبالتشاور مع الدول الأعضاء والأجهزة ومؤسسات المنظمة ذات الصلة، ومن ضمنها الكومسيك، باقتراح طرائق لإنشاء هيئة دائمة لتسوية المنازعات الناشئة عن اتفاقية تعزيز وحماية وضمان الاستثمارات فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة. وفي هذا السياق، أعدت الأمانة العامة، بالتنسيق مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية، ورقة تصورية بشأن إنشاء آلية دائمة لتسوية المنازعات الناشئة عن اتفاقية الاستثمارات المذكورة أعلاه. وقد قدمت هذه الورقة التصورية إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء

الخارجية، التي عقدت في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة يومي 1 و2 مارس 2019، كما تم تعميمها على الدول الأعضاء في فبراير 2019.

47- بناءً على ذلك، وبموجب قرارها 46/2-اق (ب)، أحاطت الدورة السادسة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية علمًا بالورقة التصورية الواردة في تقرير الأمين العام، والتي اقترحت طرائق لإنشاء الهيئة الدائمة المذكورة وطلبت من الأمانة العامة عرض الورقة التصورية على اجتماع مفتوح العضوية لفريق من الخبراء الحكوميين الدوليين لدراستها قبل تقديمها إلى الكومسيك، وذلك بهدف إجراء مزيد من المناقشات في هذا الموضوع بين الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة ذات الصلة بهدف تحديد الطرائق المناسبة للوفاء بمتطلبات الاتفاق المذكور أعلاه.

### (و) تطوير قطاع المنتجات الحلال

48- عُقد معرض الحلال السادس لمنظمة التعاون الإسلامي ومؤتمر القمة العالمي للحلال في الفترة الممتدة ما بين 29 نوفمبر و 2 ديسمبر 2018 في إسطنبول بتركيا تحت رعاية الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وذلك في إطار التعاون بين معهد المعايير والمقاييس للدول الإسلامية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة تحت شعار "الحلال والحياة الصحية: التوعية والاستدامة". وتهدف القمة العالمية للحلال ومعرض منظمة التعاون الإسلامي للحلال إلى تعزيز التجارة الإسلامية البنينة في مجال الحلال وتبادل أحدث التطورات في هذا المجال من خلال منظمة التعاون الإسلامي.

49- عُقد المؤتمر العلمي لمعهد المعايير والمقاييس للدول الإسلامية خلال القمة العالمية للحلال لعام 2018 في الفترة من 29 نوفمبر إلى 1 ديسمبر 2018، وخلالها ألقى 50 عالمًا وخبيرًا بارزًا من جميع أنحاء العالم كلمات وعروض حول دراسات وفي مجالات الأغذية الحلال واللحوم والذبح، والمستحضرات الصيدلانية الحلال، والمختبرات واعتماد المنتجات الحلال، وسلسلة إمدادات الحلال، والأعلاف الحلال والمنتجات الجلدية الحلال. ويجري تجميع وقائع المؤتمر العلمي في كتاب سيتم نشره لاحقًا.

50- استضافت القمة العالمية للحلال لعام 2018 60 متحدثًا من 25 دولة مختلفة، كما حضر جلساتها 5000 شخص من 38 دولة مختلفة. وفي الوقت نفسه، شكّل معرض منظمة التعاون الإسلامي للحلال فرصة لـ 350 شركة من 33 دولة مختلفة لتقديم منتجاتها/ أنظمتها وإنشاء شبكات وعقد لقاءات فيما بينها لإبراز دور كل جهة مساهمة في هذه الصناعة.

51- عُقد مؤتمر إقليمي حول "تنفيذ معايير معهد المعايير والمقاييس للدول الإسلامية للمنتجات الحلال في آسيا الوسطى" يوم 19 نوفمبر 2018 في بيشكيك بجمهورية قيرغيزستان. ونُظّم المؤتمر بالاشتراك بين المعهد ووزارة الاقتصاد في جمهورية قيرغيزستان، وحضره حوالي 120 ممثلًا من القطاعين العام والخاص من جمهوريات قيرغيزستان وطاجيكستان وكازاخستان وأوزبكستان.

52- عُقد البرنامج التدريبي لمعهد المعايير والمقاييس للدول الإسلامية لمراجعي الحسابات لعام 2018 في آسيا الوسطى في بيشكيك بجمهورية قيرغيزستان يومي 20 و 22 نوفمبر 2018. وحضر التدريب 30 مشاركًا من القطاعين العام والخاص من قيرغيزستان وطاجيكستان وكازاخستان وأوزبكستان. وجرى التدريب باللغتين الإنجليزية والروسية، وتم تنظيمه بالاشتراك بين المعهد ووزارة الاقتصاد في جمهورية قيرغيزستان.

### خامساً- تنمية قطاع السياحة

53- أشادت الدورة السادسة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية بالاحتفال بجائزة عاصمة السياحة الإسلامية، وشجعت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على المشاركة بنشاط في برامج الاحتفاء المقرر تنظيمها في مختلف البلدان الفائزة. وحث مجلس وزراء الخارجية جميع الدول الأعضاء على تنظيم فعاليات سنوية عن السياحة الإسلامية لتعزيز التدفقات السياحية داخل

بلدان منظمة التعاون الإسلامي، كما حث القطاع الخاص في الدول الأعضاء على تعزيز السياحة الإسلامية البينية من خلال المشاركة الفعالة في المعرض السياحي الإسلامي الثالث المزمع عقده في مدينة الكويت في عام 2019، بما في ذلك الحدث المقرر تنظيمه على هامش المعرض والمتعلق بمنتهى المستثمرين من القطاعين العام والخاص في مجال السياحة.

#### أ) الاحتفاء بعاصمة السياحة الإسلامية لعام 2019

54- نظمت حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، يوم 25 أبريل 2018 في مدينة تبريز، احتفالاً رسمياً بمناسبة اختيار هذه المدينة عاصمةً للسياحة الإسلامية لعام 2018، وذلك بمشاركة مندوبين من الدول الأعضاء والبعثات الدبلوماسية وضيوف مدعوين. وتشهد مدينة تبريز تنظيم فعاليات ثقافية وفنية عديدة إضافة إلى مهرجانات في الشوارع بهذه المناسبة. كما قدمت المدينة لزوارها خصومات خاصة على الفنادق والمتاحف والمواقع التاريخية ومنتجات الحرف اليدوية.

55- طلبت الأمانة العامة من حكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية الحصول على شريط (أشرطة) وثائقي(ة) مناسبة عن المعالم السياحية في دكا لتعميمها على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قصد تخصيص وقت لبثها، بالنظر إلى اختيار هذه المدينة عاصمةً للسياحة الإسلامية لعام 2019. بالإضافة إلى ذلك، تخطط الأمانة العامة، بالتعاون مع مؤسسات المنظمة ذات الصلة، لتنظيم معرض إسلامي حول السياحة البيئية في دكا ببنغلاديش خلال العام، وذلك احتفاءً بهذه المدينة عاصمةً للسياحة الإسلامية لعام 2019.

#### ب) تنفيذ خارطة الطريق الاستراتيجية لتنمية السياحة الإسلامية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

56- تمشيًا مع تنفيذ خارطة الطريق الاستراتيجية لتنمية السياحة الإسلامية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وفي إطار برنامج بناء القدرات السياحية للمنظمة، نظم مركز أنقرة، بالتعاون مع معهد المعايير والمقاييس للدول الإسلامية، دورة تدريبية لمدة 3 أيام حول موضوع "السياحة الحلال وخدمة الضيافة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، في طشقند بأوزبكستان من 13 إلى 15 نوفمبر 2018.

57- وقد ركز التدريب أساسًا على وضعية السياحة الحلال في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، والتصديق والاعتماد في مجال الحلال : التاريخ والممارسات الراهنة، ومعايير السياحة الحلال في جميع أنحاء العالم، وتطوير وتسويق منتجات وخدمات السياحة الحلال في دول منظمة التعاون الإسلامي. كما شمل التدريب مواضيع أخرى هي: الفهم المتعمق للاحتياجات الدينية للمسافرين المسلمين، وفهم الملامح الرئيسية والمؤثرات والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للسياحة الحلال، وتصميم الاتصالات الاستراتيجية والعلامات التجارية للسياحة الحلال في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وعقب الدورة التدريبية النظرية، تم تنظيم زيارة دراسية إلى مختلف الفنادق والمواقع المتوافقة مع المبادئ الإسلامية.

58- وفي نفس الإطار، نظم مركز أنقرة أيضًا ندوة حول "السياحة الحلال في بلدان منظمة التعاون الإسلامي" في سمرقند بأوزبكستان يوم 16 نوفمبر 2018. وركزت الندوة بشكل أساسي على فهم مفهوم الحلال وتعريفه ومجالاته وتطبيقاته، والممارسات الحالية في مجال الحلال في دول منظمة إسلامية مختارة، ووضعيات السياحة الحلال في الدول الأعضاء.

59- بالإضافة إلى ذلك، نظم مركز أنقرة في الفترة من 4 إلى 6 ديسمبر 2018 دورة إحصائية في بروناي حول "الإحصاءات السياحية"، قدمها خبير من الهيئة المركزية للإحصاء في إندونيسيا بمشاركة مسؤولين معنيين من هيئة التخطيط الاقتصادي والتنمية في بروناي دار السلام.

#### سادسًا- التعاون في مجال النقل

60- يظل التعاون في قطاع النقل مجالًا مهمًا للتفاعل بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتشير الإحصائيات المتاحة إلى أن هذا القطاع قد سجل العديد من أنشطة التعاون التي

يمكن القول إنها ساهمت في تحقيق النمو المسجل في هذا القطاع الفرعي. فعلى سبيل المثال، نقلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي 14 ٪ من المسافرين العالميين و18.2 ٪ من الشحن العالمي في عام 2016، مقابل 9 ٪ من المسافرين العالميين و 10 ٪ من الشحن العالمي في عام 2009. بالإضافة إلى ذلك، يمثل خط سكة الحديد الرابطة بين كازاخستان وتركمانستان على طول 925 كيلومتراً، والتي مولها البنك الإسلامي للتنمية جزئياً وتم تدشينها في عام 2014، علاوة على خط السكة الحديد لمنظمة التعاون الإسلامي دكار-بورتسودان واتفاقية ممر النقل بين أوزبكستان وتركمانستان وإيران وعمان (اتفاقية عشق آباد) أمثلة جيدة على تطوّر التعاون في مجال النقل بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويلخص هذا الجزء من التقرير المستجدات والأنشطة المبرمجة لمنظمة التعاون الإسلامي في هذا القطاع الهام.

#### أ) المؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء النقل

61- كما ورد في التقرير الذي قُدم للدورة الرابعة والثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري "كومسيك"، كانت حكومة جمهورية السودان قد تفضلت بعرض استضافة الدورة الثانية للمؤتمر الإسلامي لوزراء النقل في الفترة من 17 إلى 19 ديسمبر 2017. إلا أنه تم تأجيل هذه الدورة الثانية لأسباب لوجستية طارئة.

62- في ضوء ما تقدم، طلبت الدورة السادسة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية، التي عُقدت في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة يومي 1 و2 مارس 2019، من الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي الاتفاق على الترتيبات اللازمة مع السلطات المختصة في جمهورية السودان لعقد الدورة الثانية للمؤتمر الإسلامي لوزراء النقل في وقت مبكر. ولهذه الغاية تعمل الأمانة العامة حالياً مع السلطات المعنية في السودان على تحديد تاريخ جديد لعقد المؤتمر المذكور الذي يتوقع منه أن يُجري تقييماً لتنفيذ قرارات منظمة التعاون الإسلامي في مجال النقل وأن يستعرض التقدم المحرز في تنفيذ مشروع منظمة التعاون الإسلامي لخط السكك الحديدية دكار- بورتسودان. كما سيطلع المؤتمر على التقدم المحرز في تنفيذ محاور النقل العابرة للحدود، مثل مشروع السكة الحديد كازاخستان-تركمانستان-إيران ومحور الطريق العابرة للصحراء. والأهم من ذلك أن المؤتمر سوف يستعرض ويقر الإجراءات التي تتوخى المنظمة اتخاذها في إطار سياستها الخاصة بتنمية البنى التحتية والتكامل الإقليمي في قطاع النقل.

63- إضافة إلى ذلك، سوف يستمع المؤتمر لعرض عن الأنشطة التي يضطلع بها الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر والتحديات التي تواجهه ويصدر رأيه بشأن سبل وطرائق تعزيز دور الاتحاد في تنفيذ خطة منظمة التعاون الإسلامي بشأن التعاون في القطاع البحري.

#### سابعاً: دور القطاع الخاص

64- ثمة إقرار عام بأن نمو القطاع الخاص عنصرٌ أساسيٌ لتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية وإتاحة مزيد من الفرص الاقتصادية في أي مجتمع. وفي هذا الإطار، دعت مختلف دورات مجلس وزراء الخارجية الدول الأعضاء إلى تعميم مراعاة دور القطاع الخاص في النهوض بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية والتعاون في إطار المنظمة. ومن ثم يلخص هذا الجزء من التقرير أنشطة مؤسسات المنظمة المعنية.

#### أ) الاجتماع الثامن والعشرون لمجلس الإدارة والدورة الخامسة والثلاثون للجمعية العامة للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة

65- على هامش الاجتماع السابع والعشرين لمجلس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، الذي عقد في جاكرتا بإندونيسيا يومي 22 و 23 أكتوبر 2018، نظمت الغرفة اجتماعاً للقطاع الخاص حول موضوع "الشمول في الاقتصاد القائم على مبادئ الشريعة: نموذج جديد". وتدارست جلسات الاجتماع مواضيع من قبيل "فرص الاستثمار في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (مع التركيز بشكل خاص على تطوير البنية التحتية في إندونيسيا)"، و"تطوير الاقتصاد الحلال في بلدان منظمة التعاون الإسلامي"، و"التمكين الاقتصادي لسيدات الأعمال"،

و"الاقتصاد الرقمي-مفهوم ديناميكي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي". واستهدفت هذه الجلسات تسليط الضوء على الفرص المتاحة في مجالات محددة في بلدان المنظمة.

66- خلال الجلسات فيما بين المنشآت التجارية، أبدى ممثلو القطاع الخاص اهتمامهم بفرص الاستثمار والتجارة المتاحة في إندونيسيا وغيرها من بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وبعد المداولات، تم توقيع مذكرات تفاهم للتعاون بين اتحاد الغرف وتبادل السلع في تركيا وغرفة التجارة والصناعة الإندونيسية ومجلس الأعمال السعودي الإندونيسي وغرفة التجارة والصناعة الإندونيسية من أجل زيادة تعزيز التجارة والسياحة والاستثمار والتعاون الاقتصادي بين أعضائها والقطاع الخاص بشكل عام.

67- انعقد الاجتماع الثامن والعشرون لمجلس الإدارة والدورة الخامسة والثلاثون للجمعية العامة للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة يومي 3 و4 مارس 2019 في القاهرة بجمهورية مصر العربية. واعتمدت الجمعية العامة برنامج الأنشطة المسطرة للغرفة لعام 2019.

68- وعلى هامش اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العامة، شاركت الغرفة مع اتحاد غرف التجارة المصرية في منتدى مصر الرابع للاستثمار، الذي عقد في القاهرة من 2 إلى 4 مارس 2019. وقد عُقد المنتدى تحت الرئاسة المصرية للاتحاد الإفريقي تحت شعار "إلى الأمام يا أفريقيا"، واستهدف تعزيز التعاون الثلاثي في مجال التجارة والاستثمار من خلال ربط مقدمي خدمات التكنولوجيا بالمستثمرين العرب وبنوك التنمية وصناديق التنفيذ لتنفيذ مشاريع مختارة في مجالات التصنيع والزراعة والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل والتجارة ذات القيمة المضافة واللوجستيك. وقد جمع الحدث قادة قطاع الأعمال من المناطق العربية والآسيوية والأفريقية.

69- وتشمل الأنشطة الرئيسية المقررة للغرفة خلال عام 2019، الاجتماع السابع عشر للقطاع الخاص للدول الأعضاء/منتدى التبادل التجاري لمنظمة التعاون الإسلامي؛ ومنتدى سيدات الأعمال العاشر في البلدان الإسلامية؛ ومنتدى/ورشة عمل للمستثمرين من القطاعين العام والخاص في مجال تنمية السياحة؛ وحلقة عمل حول تعزيز النمو الأخضر والتكنولوجيا الصديقة للبيئة في مجالي المياه والغذاء، وتحديات الطاقة أمام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: التحديات والفرص، وحلقة عمل حول زيادة الشركات القائمة من خلال تطوير المهارات، وحلقة عمل حول تشجيع الصناعات المنزلية من خلال الشركات الصغيرة والمتوسطة.

#### (ب) تبادل أفضل الممارسات لفائدة القطاع الخاص

70- كان من بين النتائج الإيجابية لمنتدى سيدات الأعمال الذي نظمته الغرفة إنشاء بنك الأسرة في السودان برأسمال قدره 35 مليون دولار أمريكي. وتوفر محفظة البنك المذكور التمويل الصغير للشركات الناشئة والأسر المنتجة والنساء والشباب بشروط متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وقد توسع البنك في جميع أنحاء السودان، إذ بلغت عدد فروعه 41 فرعاً تقدم خدمات للشرائح المستهدفة من المجتمع.

71- تم تقديم المشروع في الدورة السابعة القادمة للمؤتمر الوزاري حول دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الذي عُقد في واغادوغو ببوركينا فاسو في نوفمبر 2018 في بوركينا فاسو. واعتمد المؤتمر قراراً يدعو إلى إمكانية إنشاء كيانات مماثلة في بلدان أخرى أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لصالح المرأة والشباب. وفي هذا السياق، فإن الغرفة الإسلامية على اتصال بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية للحصول على مساعدة لعقد برامج تدريبية في الدول الأعضاء المعنية لتعريفها من أجل تبني أفضل ممارسات بنك الأسرة السوداني.

72- أبدى مكتب تعزيز الاستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في البحرين اهتمامه بمساعدة برنامج التدريب الذي قد يُعقد على إنشاء كيانات للانتمانات الصغيرة على غرار بنك الأسرة. كما أن الاتحاد العربي للتنمية الصادرات الصناعية في مصر يعرض

أيضاً العمل مع الغرفة لتوفير التدريب في المجالات ذات الاهتمام المشترك، ولا سيما في البلدان الأفريقية. كما أظهر الجانبان إمكانية تنفيذ بعض البرامج التدريبية في بلدان رابطة الدول المستقلة.

73- علاوة على ذلك، وفي ضوء الاعتبارات المفيدة والعملية لبنك الأسرة في مجال التمويلات الصغرى، نشر مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب قصة نجاح بنك الأسرة في منشوره "الممارسات السليمة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة"، الذي تمت ترجمته إلى عدة لغات وتم توزيعه على المستوى العالمي، حيث تم إطلاقه يوم 12 سبتمبر 2018، في نيويورك بمناسبة يوم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

#### ج. إنشاء مركز منظمة التعاون الإسلامي للتحكيم

74- أحاطت الدورة السادسة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية علماً بالخطوات التي اتخذت نحو إنشاء مركز التحكيم لمنظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول، وذلك وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الكومسيك، والذي ستستضيفه الجمهورية التركية واتحاد عرف التجارة وتبادل السلع التركية بوصفه أحد الأجهزة التابعة للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة.

#### د. ورشة عمل حول تعزيز النمو الأخضر والتكنولوجيا والصلة بين الغذاء والماء والطاقة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: التحديات والفرص

75- سوف تنظم الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ورشة عمل حول تعزيز النمو الأخضر والتكنولوجيا والصلة بين الغذاء والماء والطاقة، وذلك بالتعاون مع صندوق بيريز - غيريرو الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومكتب منظمة الأغذية والزراعة الإقليمية للشرق الأدنى وشمال إفريقيا في القاهرة بجمهورية مصر العربية في يونيو 2019.

76- وتهدف ورشة العمل إلى مكافحة الفقر والسعي نحو تحقيق الاعتماد على الذات والازدهار في ظل تغير المناخ وإبراز أهمية تطوير الاقتصاد الأخضر والتكنولوجيا في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ودمج الاقتصاد الأخضر والتكنولوجيا في التخطيط وصياغة السياسات وعملية تطوير البرامج عن طريق تحفيز المستخدمين واتخاذ الترتيبات المؤسسية اللازمة، إضافة إلى تعزيز الاقتصاد الأخضر والتكنولوجيا التي من شأنها أن تقلل من تدهور البيئة؛ والتي هي مأمونة الاستخدام وتشجع أنماط الحياة الصحية وتسهم في تحسين البيئة، وفي وقف أو تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة وتحفظ الطاقة والموارد الطبيعية وتعزز استخدام موارد الطاقة المتجددة.

#### هـ. برامج بناء القدرات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

77- ينظم مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية "مركز أنقرة" بالتعاون مع مركز الأبحاث والمعلومات في الغرفة الإسلامية ورشة عمل حول "تأثير استراتيجيات ريادة الأعمال على تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة" يومي 30 أبريل و1 مايو 2019 في طهران بإيران، وذلك بموجب القرار ذي الصلة الصادر عن الدورة الرابعة والثلاثين للكومسيك.

#### و. أنشطة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

78- حالياً، تمتلك المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، وهي عضو في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، رأسماً مصرحاً به بقيمة 4 مليارات دولار، ويشمل مساهموها 54 دولة عضواً في منظمة التعاون الإسلامي و5 مؤسسات مالية عامة. وتتمثل مهمة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال توفير التمويل لمشاريع القطاع الخاص وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

79- ومنذ إنشاء المؤسسة وإلى غاية 31 ديسمبر 2018، بلغت قيمة موافقاتها الإجمالية 6.4 مليار دولار مخصصة لتمويل أكثر من 400 مشروع. ومن حيث حجم الإنفاق، فقد بلغ إجمالي إنفاق المؤسسة 3.2 مليار دولار. وتوزعت الموافقات التراكمية للمؤسسة بحسب القطاعات على عدد من القطاعات. وهي القطاع المالي (57 في المئة) وقطاع الصناعة والتعدين (20 في المئة) وقطاعا العقار والرعاية الصحية وغيرهما على التوالي بنحو 23 في المئة.

80- وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي، فقد توسعت عمليات المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص وغطت أكثر من 50 دولة عضواً. وتتناثر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 31٪ من إجمالي الموافقات، تليها مناطق أوروبا وآسيا الوسطى (22٪)، وأفريقيا جنوب الصحراء (18٪)، وآسيا والمحيط الهادئ (14٪). ومثلت حصة المشاريع الإقليمية/العالمية التي تغطي عدة بلدان نحو 15٪ من إجمالي الموافقات.

81- ووفقاً للقرار الصادر عن الجمعية العامة للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، فقد زاد رأس المال المصرح به للمؤسسة من ملياري دولار إلى 4 مليارات دولار، وارتفع رأس المال المتاح للاكتتاب من مليار دولار إلى ملياري دولار. وإلى غاية اليوم، حظيت المؤسسة بدعم قوي من مساهمها لإجراء زيادة ثانية في رأسمالها العام. وبحلول نهاية عام 2018، ومن أصل 1 مليار دولار أمريكي متاح للاكتتاب، قام 36 مساهماً في المؤسسة بشراء أسهم بقيمة 828 مليون دولار أمريكي. وعلى مستوى المدفوعات، وبحلول نهاية عام 2018، حصلت المؤسسة بالفعل من مساهمين مختلفين على مدفوعات بمبلغ إجمالي يفوق 410 ملايين دولار أمريكي.

#### ثامناً: برامج التخفيف من وطأة الفقر

82- لا يزال التخفيف من وطأة الفقر يمثل تحدياً كبيراً للجهود التنموية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتحقيقاً لهذه الغاية، تهدف مختلف مبادرات التخفيف من وطأة الفقر التي وضعتها المنظمة إلى خلق فرص عمل من خلال تعزيز المهارات والقدرة التنافسية وريادة الأعمال. وفي هذا الإطار، سوف يسلط هذا الجزء الضوء على آخر التطورات فيما يتعلق ببرامج منظمة التعاون الإسلامي للتخفيف من وطأة الفقر، مثل صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، والبرنامج الخاص للتنمية في أفريقيا والبرنامج الخاص لآسيا الوسطى. كما يشمل أنشطة مؤسسات المنظمة ذات الصلة في مجال التخفيف من وطأة الفقر.

#### أ) صندوق التضامن الإسلامي للتنمية

83- جدد مجلس وزراء الخارجية في دورته السادسة والأربعين دعوته السابقة للدول الأعضاء في المنظمة للوفاء بمختلف تعهداتها تجاه صندوق التضامن الإسلامي للتنمية وتقديم التزامات طوعية إضافية تشمل تخصيص أوقاف للصندوق من أجل بلوغ رأس المال المستهدف للصندوق، وهو 10 مليارات دولار أمريكي.

84- وإلى غاية 31 أكتوبر 2018، بلغ مستوى المساهمات المتعهد بها لرأس المال الصندوق 2.7 مليار دولار أمريكي، التزمت بها 49 دولة عضواً (1.7 مليار دولار أمريكي)، والبنك الإسلامي للتنمية (مليار دولار أمريكي)، وهو ما يمثل 27٪ من رأس المال المستهدف المعتمد والبالغ 10 مليارات دولار أمريكي. ولم يتم تسجيل أي التزام جديد خلال عام 2018.

85- وبلغ مجموع الاشتراكات المدفوعة 2.585 مليار دولار أمريكي، دفع منها البنك الإسلامي للتنمية 1 مليار دولار أمريكي والدول الأعضاء 1.585 مليار دولار أمريكي. ومن أصل 49 دولة عضواً في منظمة التعاون الإسلامي، أوفت 28 دولة بتعهداتها كاملة، بينما أوفت 10 دول بتعهداتها جزئياً، ولم توف 11 دولة بعد بتعهداتها. وهناك ثماني دول أعضاء في المنظمة (أفغانستان وجيبوتي وغويانا وقيرغيزستان وليبيا وطاجكستان والصومال والإمارات العربية المتحدة) لم تتعهد بأي التزامات فيما يتعلق بصندوق التضامن الإسلامي للتنمية.



86- وفيما يتعلق بالعمليات، واصل صندوق التضامن الإسلامي للتنمية الموافقة على مشاريع في إطار برامجه الخاصة، مثل برنامج دعم التمويلات الصغرى، وبرنامج محو الأمية المهنية، وبرنامج القرى المستدامة، وبرنامج إنقاذ الأم، وبرنامج الطاقة المتجددة للفقراء.

87- وأقر صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، منذ إنشائه في عام 2007، اعتمادات تراكمية بقيمة 834.22 مليون دولار أمريكي لتمويل ما مجموعه 118 مشروعاً في 33 دولة عضواً في منظمة التعاون الإسلامي. وكانت قطاعات التركيز الرئيسية هي: (1) الزراعة (45%); (2) التعليم (24%); (3) الصحة (13%); (4) التمويل (13%). وكانت البلدان الأقل نمواً في منظمة التعاون الإسلامي هي المستفيدة الرئيسية من هذه العمليات، حيث تلقت أكثر من 80% من تمويلات الصندوق.

88- ووفقاً لقرارات مجلس وزراء الخارجية الواردة في هذا الشأن، قامت الأمانة العامة بتوعية الدول الأعضاء بضرورة تقديم مساهمات عينية للصندوق من خلال وقف أملاك عقارية له وأيضاً من خلال حشد مساهمات الأفراد الميسورين والمؤسسات الخيرية من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

89- وفي هذا السياق، خصصت كل من بنين وبوركينا فاسو وجزر القمر قطعة أرضية للصندوق في إطار برنامج الأوقاف. كما أعربت بلدان عديدة عن رغبتها في تخصيص أراض لهذا الغرض، ومنها أذربيجان والبحرين والكاميرون وكوت ديفوار وسيراليون والمالديف والتوغو والسودان.

### ب) البرنامج الخاص لآسيا الوسطى

90- وفقاً لما ورد في التقرير الذي قُدم للدورة الرابعة والثلاثين للكومسيك، فإن البرنامج الخاص لآسيا الوسطى الذي يتوخى دعم جهود التعاون للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في آسيا الوسطى، والذي تم وضعه في إطار خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع آسيا الوسطى، يغطي ستة بلدان من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، هي أذربيجان وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان. ويشمل هذا البرنامج، الذي يبلغ تمويله الإجمالي 6 مليارات دولار أمريكي، أربعة مجالات ذات أولوية، هي التجارة والطاقة والنقل والزراعة، وتمتد فترة تنفيذه من 2016 إلى 2020.

91- وفي إطار تنفيذ هذا البرنامج، تلقى البنك الإسلامي للتنمية 12 مشروعاً بلغت قيمتها 1.04 مليار دولار أمريكي. ومن بين هذه المشاريع مشروعان للطاقة يهدفان إلى استغلال موارد الغاز والمياه في المنطقة لتوليد الطاقة، في حين سيسهم مشروعان للنقل في ربط البلدان المجاورة فيما بينها. كما سيدعم مشروعان زراعيين زيادة إنتاج الفاكهة وتسويقها، فضلاً عن تطوير الهياكل الأساسية التكميلية في منطقة اقتصادية في طاجيكستان، وتوحيد معايير اللحوم الحلال وإصدار شهادات الاعتماد في جمهورية قيرغيزستان. وتشمل المشاريع الأخرى، في جملة أمور، مشروعاً لتحسين الاتصال بشبكة الإنترنت في تركمانستان، ومشروعاً لبناء القدرات في مجال سلاسل القيمة الإنمائية.

### ج) البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا

92- أُطلق البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا في عام 2008 برأس مال قدره 12 مليار دولار أمريكي، وهو يهدف إلى النهوض بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تراعي مصالح الفقراء. وتهدف الأولويات القطاعية في إطار هذا البرنامج إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتكامل الإقليمي. ويركز البرنامج على المجالات التالية: (1) الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي؛ (2) المياه والصرف الصحي؛ (3) توليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها؛ (4) البنية التحتية للنقل؛ (5) التعليم؛ (6) القضاء على الأمراض المعدية الرئيسية.

93- وفي نوفمبر 2012، تمت مرحلة اعتماد البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا؛ ووصل مستوى التزامات التمويل للبرنامج من قبل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلى 5 مليارات دولار، في حين بلغت تلك الالتزامات من الشركاء الدوليين الآخرين 7 مليارات دولار. وتم اعتماد تمويل ما مجموعه 480 مشروعاً في إطار هذا البرنامج في 22 دولة إفريقية من الدول الأعضاء في المنظمة.

94- ومنذ ذلك الحين، تركز الاهتمام على تعميق تنفيذ المشروعات المعتمدة لضمان تحقيق النتائج المتوقعة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن المشاريع التالية قد أُنجزت بنجاح، في حين لا يزال بعضها الآخر في مرحلة التنفيذ، ومن بين هذه المشاريع:

- سد الروصيرص في السودان؛
  - البنية التحتية الحضرية الأساسية لمشروع الإسكان الاجتماعي في بامكو، مالي؛
  - مشروع الإسكان الاجتماعي في بامكو بمالي؛
  - طريق لينغر - ماتام بالسنغال؛
  - بناء طريق دابونغ-لونيو-بوردر ببوركينا فاسو؛
  - إنشاء مشروع طريق كودوغو-ديوغو، بوركينا فاسو؛
  - إنشاء مشروع طريق باسار-كاتشامبا، التوغو؛
  - برنامج إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع للمركز الشمالي الغربي في كوت ديفوار.
- 95- يقترب تنفيذ البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا من نهايته وسيتم إجراء تحليل لإنجاز المشاريع في الوقت المناسب من أجل تقييم الإنجازات التي تحققت في إطار هذا البرنامج.

#### (د) برامج بناء القدرات والتدريب على المهارات

96- نظم مركز أنقرة، خلال السنة قيد الاستعراض، في إطار برامجه المختلفة لبناء القدرات، نحو 40 برنامجاً لبناء القدرات والتدريب على المهارات في عدد من الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك تركيا وبوركينا فاسو والسودان وأوغندا ومصر والأردن والعراق وماليزيا وإندونيسيا. وغطت هذه البرامج الجوانب المختلفة لجهود التخفيف من وطأة الفقر على المستوى الوطني.

#### دعم تنمية بلدان حوض بحيرة تشاد

97- يُعد حوض بحيرة تشاد، الذي تتقاسمه كل من الجزائر والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وليبيا والنيجر ونيجيريا والسودان، أحد أكبر المسطحات المائية العذبة في إفريقيا. ويبلغ عدد سكان هذه البلدان الثمانية 373.6 مليون نسمة، يعيش 12 في المئة منهم حول منطقة بحيرة تشاد. ويعتمد السكان المقدر عددهم بـ 40 مليون نسمة على البحيرة في زراعة المحاصيل والماشية وصيد الأسماك والتجارة وتبادل السلع. والبحيرة هي كذلك مصدر لإمدادات مياه الشرب والمرافق الصحية والتنمية. كما توفر بيئة اجتماعية وثقافية فريدة تسهم في التنوع الغني في المنطقة.

98- ومنذ أواخر عام 1960، وبسبب الأنشطة البشرية المتزايدة وسلسلة حالات الجفاف شديدة الوطأة وطويلة المدة، تقلصت مساحة البحيرة سريعاً إلى 2500 كم 2 بحلول عام 1985. وقد تقلص متوسط مياهها في الوقت الحالي إلى أقل من 1500 كيلومتر مربع. ويزيد تراجع منسوب المياه في بحيرة تشاد الذي يتفاقم بسبب فقدان التنوع الأحيائي وتدهور النظم البيئية، وتراجع نشاطات الصيد والري، وتفاقم مشكلة انعدام الأمن الغذائي، وتدني الدخل وبالتالي تدهور الظروف المعيشية، من التنافس والتصارع على المورد الهزيل المتاح.

99- وقد أُلقت الحالة السالفة بالناس الذين يعتمدون عليها في زراعة محاصيلهم وتربية مواشيهم وصيدهم وتجارتهم في براثن الفقر المدقع. كما تسببت في هجرة جماعية وصراعات وأزمات في المنطقة، بما في ذلك تمرد بوكو حرام، الذي أدى إلى نزوح جماعي للملايين في جميع أنحاء

المنطقة. ونتيجة لذلك، نزح أكثر من 2.4 مليون شخص، ويحتاج أكثر من 10 ملايين شخص إلى المساعدة لتلبية احتياجاتهم من الحماية الأساسية والعون الإنساني.

100- وكشفت مختلف الدراسات التي أجريت أنه لا يوجد حل آخر لنضوب مياه بحيرة تشاد غير إعادة ملء البحيرة عن طريق نقل المياه من خارج الحوض. ونتيجة لذلك، وافقت بلدان حوض بحيرة تشاد خلال المؤتمر الدولي لإنقاذ بحيرة تشاد الذي عُقد في أبوجا بنيجيريا في فبراير 2018 على خريطة طريق عبر مشروع ترانس اكوا بوصفه الخيار المفضل لإنقاذ بحيرة تشاد. ومشروع ترانس اكوا عبارة عن ممر مائي بطول 2400 كم، يعبر جميع روافد الضفة الغربية لنهر الكونغو، لنقل المياه لإعادة ملء بحيرة تشاد.

101- وفي ضوء هذه المعطيات، طلبت الدورة السادسة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية، التي عُقدت في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يومي 1 و2 مارس 2019، من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسسات التمويل الإنمائية ذات الصلة التابعة لها، بما في ذلك مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي، دعم مشروع ترانس اكوا. إضافة إلى ذلك، طلب مجلس وزراء الخارجية من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومن مؤسساتها ذات الصلة دعم جهود بلدان حوض بحيرة تشاد من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية للنازحين والمجتمعات المحلية في منطقة حوض بحيرة تشاد.

102- وفي ضوء ما تقدم، ينبغي لمنظمة التعاون الإسلامي أن تلتزم بالمبادرات القائمة لتطوير حوض بحيرة تشاد، بما في ذلك مشروع ترانس اكوا، وأن تحشد الدعم من الدول الأعضاء في المنظمة لجهود بلدان حوض بحيرة تشاد من أجل استعادة السلام والأمن. وبناءً عليه، ينبغي أن تطلب الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التحالف مع حوض بحيرة تشاد.

103- وتدعم اللجنة بالفعل إعادة ملء بحيرة تشاد، لذلك أقامت الأمانة العامة اتصالاً مع الأمانة التنفيذية للجنة حوض بحيرة تشاد ومقرها في نجامينا بجمهورية تشاد بهدف تلقي إحاطات إعلامية مناسبة حول مشروع ترانس اكوا، إضافة إلى ترتيبات الشراكة اللازمة لتنفيذ المشروع المذكور.

#### تاسعاً: سياسات منظمة التعاون الإسلامي في مجال تطوير البنى التحتية وتحقيق التكامل الإقليمي

104- يُعتبر توفر البنى التحتية الإقليمية اللازمة وتقديم الخدمات ذات الصلة على نحو ناجح أمراً مهماً لتحقيق درجة أعلى من التخصص المنتج وتطوير المزايا التنافسية في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. وفي ضوء هذه الاعتبارات، أضحى تطوير البنى التحتية وتحقيق التكامل الإقليمي عاملاً أساسياً لتعزيز النمو وبلوغ مستويات أعلى من التنمية في تلك المنطقة تحديداً. ولهذه الغاية يتعين على الدول الأعضاء في المنظمة وضع إطار يعزز التواصل بين بلدان تلك المنطقة تحديداً من خلال زيادة البنى التحتية المادية وربط قنوات التواصل عبر وسائل النقل، إلى جانب إدخال أنواع مختلفة من شبكات الطاقة والاتصالات.

105- وعلى هذا الأساس، أحاطت الدورة السادسة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية علماً بإعداد مشروع سياسات منظمة التعاون الإسلامي في مجال تطوير البنى التحتية وتحقيق التكامل الإقليمي وتعميمه على الدول الأعضاء، وطلبت من الأمين العام تنظيم سلسلة من ورش العمل للإقرار حول سياسات منظمة التعاون الإسلامي في مجال تطوير البنى التحتية وتحقيق التكامل الإقليمي، وذلك تمهيداً لعقد اجتماع فريق الخبراء الحكوميين التابع للمنظمة حول هذا الموضوع. كما قررت الدورة تشكيل فريق خبراء حكوميين لمنظمة التعاون الإسلامي لاقتراح مشروع سياسات منظمة التعاون الإسلامي في مجال تطوير البنى التحتية وتحقيق التكامل الإقليمي، بدعم ومشاركة المؤسسات والأجهزة ذات الصلة التابعة للمنظمة، بما فيها الكومسيك والبنك الإسلامي للتنمية ومركز أنقرة. علاوة على ذلك، طلب المؤتمر مجدداً من البنك الإسلامي للتنمية إجراء تقييم لاحتياجات الدول الأعضاء في مجال تطوير البنى التحتية.

106- وتهدف سياسات منظمة التعاون الإسلامي في مجال تطوير البنى التحتية وتحقيق التكامل الإقليمي إلى دعم إنشاء مشاريع عابرة للحدود بهدف تعزيز التكامل الإقليمي، وتسعى إلى التدخل في ستة

قطاعات ذات أولوية، هي النقل والطاقة والاتصالات والخدمات البريدية والتجارة والتنمية الصناعية والتنمية الزراعية. وتتمثل رؤية السياسة في الوصول إلى اقتصاد لمنظمة التعاون الإسلامي يتسم بالتكامل والترابط والتنافسية الداخلية والمشاركة والنمو والاستدامة. أما الأهداف الأساسية للسياسة فهي تعزيز التنمية وإعادة تأهيل البنى التحتية وتسهيل إجراء دراسات مشتركة وحشد الموارد وتيسير تهيئة بيئة تشريعية مواتية للتنفيذ الملائم لهذه المشاريع.

107- وفي ضوء ما تقدم، فإنه يُهاب بالدول الأعضاء أن تستضيف خلال السنة المقبلة إحدى ورشات العمل بشأن التشاور حول سياسات منظمة التعاون الإسلامي في مجال تطوير البنى التحتية وتحقيق التكامل الإقليمي وإقرارها. ومن شأن ذلك أن يتيح الفرصة أمام الدول الأعضاء للقيام على النحو المطلوب بإبراز إسهاماتها في سياسات منظمة التعاون الإسلامي في مجال تطوير البنى التحتية وتحقيق التكامل الإقليمي وتعزيز ملكيتها لها. علاوة على ذلك، ستكون ورشات العمل بشأن التشاور حول سياسات المنظمة تلك وإقرارها عامل إثراء بوصفها إسهامات فعالة لاجتماع خبراء المنظمة الحكوميين بهذا الخصوص.

#### عاشراً: المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في المنظمة

108- تظل المساعدة الإنمائية أداة أساسية لتحقيق النمو والتخفيف من وطأة الفقر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المحتاجة. وتحقيقاً لهذه الغاية، واصلت بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي حباها الله بالثروات مساهمتها في تمويل مختلف مشاريع الإنمائية في الدول الأعضاء في المنظمة والبلدان النامية الأخرى المحتاجة، وذلك تفعيلاً لمبادئ الشراكة وتبادل المساعدات والتضامن. وفي هذا الإطار، يلخص هذا الجزء من التقرير المساعدة التي قدمتها بعض الدول الأعضاء في المنظمة إلى دول أعضاء أخرى في المنظمة وكذلك دول غير أعضاء في المنظمة في السنوات الأخيرة.

#### (أ) المساعدة الإنمائية المقدمة من المملكة العربية السعودية

109- واصلت حكومة المملكة العربية السعودية، من خلال الصندوق السعودي للتنمية، تمويل مشاريع إنمائية في عدد من الدول الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال قروض ميسرة. ففي عام 2017، أسهم الصندوق في تمويل 30 مشروعاً وبرنامجاً إنمائياً بمبلغ إجمالي قدره 3936 مليون ريال سعودي في 23 دولة، منها 17 دولة عضواً في منظمة التعاون الإسلامي (8 في إفريقيا و6 في آسيا / أوروبا و3 في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) و6 بلدان غير أعضاء في المنظمة.

110- ووجهت مساعدة الصندوق السعودي للتنمية لتمويل مشروعات في عدد من القطاعات الاقتصادية الهامة، بما في ذلك البنية التحتية الاجتماعية والنقل والاتصالات والزراعة والطاقة وغيرها من القطاعات. وخصص الجزء الأكبر من التمويل للبنية الأساسية الاجتماعية (التعليم، وإمدادات المياه وشبكات الصرف الصحي، والإسكان والتنمية الحضرية، والصحة، وقطاعي النقل والاتصالات).

111- ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن الصندوق قد خصص، منذ إنشائه في عام 1975 وحتى نهاية عام 2017، ما مجموعه 55047 مليون ريال سعودي لتمويل 635 من مشاريع وبرامج التنمية لصالح 83 دولة نامية في جميع أنحاء العالم، معظمها من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

#### (ب) المساعدة الإنمائية المقدمة من الإمارات العربية المتحدة

112- تواصلت دولة الإمارات العربية المتحدة الاضطلاع بدور قيادي في مجال تمويل التنمية في بلدان أخرى. فخلال الفترة 2017-2018، قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة مساعدات في شكل دعم إنساني وإنمائي إلى دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في أوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا بقيمة 3.31 مليار دولار أمريكي. وكانت معظم المساعدات المقدمة من دولة

الإمارات العربية المتحدة في شكل منح، في حين قُدمت بعض المساعدات على شكل قروض ميسرة.

113- وشملت القطاعات التي وجهت إليها الإمارات العربية المتحدة مساعدتها في البلدان الأفريقية التعليم والتدريب وإمدادات المياه والقطاع الصحي والأمن الغذائي والبنية التحتية الأساسية والمساعدة الإنسانية والإغاثة. وشملت المساعدة التي قدمتها الإمارات إلى الدول الآسيوية دعم الموازنات الوطنية وبناء محطات توليد الكهرباء والتعليم والتدريب والبناء وتطوير المدن وسياسات التنظيم التجاري ودعم المؤسسات الدينية وخدمات الرعاية الاجتماعية.

114- وشملت المساعدة التي قدمتها الإمارات إلى بلدان الشرق الأوسط البنية التحتية للنقل البري، وخدمات الرعاية الاجتماعية، وتطوير الأراضي الزراعية. كما ساعدت في عملية إعادة الإعمار والتنمية في المناطق المتأثرة بالحرب في الصومال وسوريا وأفغانستان والعراق ومالي وغيرها. وقدمت دولة الإمارات العربية المتحدة كذلك الدعم إلى عدد من البلدان في أمريكا الجنوبية، مثل سورينام وغويانا، في مجالات التعليم وإمدادات المياه وتطوير الطرق وتوفير السلع الغذائية الأساسية ودعم مبادراتها الوطنية.

### (ج) مساعدات مقدمة من دول أخرى أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

115- خلال السنة قيد الاستعراض، تبرعت جمهورية باكستان الإسلامية بمبلغ 0.25 مليون دولار أمريكي لصالح صندوق الأونروا. كما قدمت 100 منحة دراسية لأقل البلدان نمواً في منظمة التعاون الإسلامي. وسيتم تقديم المنح الدراسية لطلاب البكالوريوس وطلبة الماجستير والدكتوراه في تخصصات العلوم الطبية والهندسية والفيزيائية والطبيعية. علاوة على ذلك، قدمت التدريب للدبلوماسيين الصغار وكبار الدبلوماسيين من 28 دولة إسلامية في السنوات الأخيرة.

116- وقدمت جمهورية مصر العربية، من جانبها، مساعدة فنية وإنسانية خلال الفترة 2017-2018 إلى البلدان التالية الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مثل: بروندي، والتوغو، وغينيا كوناكري، ورواندا، وتشاد، وكازاخستان، والغابون، والصومال، وبنغلاديش، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وملاوي، وجنوب السودان، وزامبيا، ومالي، وكينيا، وجيبوتي، واليمن، وإريتريا، والسودان.

### (د). برنامج الكومسيك لإدارة دورة المشاريع

117- في إطار برنامج الكومسيك لإدارة دورة المشاريع، تم خلال الفترة 2013-2018 تنفيذ 61 مشروعاً بنجاح، وشارك أكثر من 40 بلداً عضواً في المنظمة في تمويل هذه المشاريع. وتتعلق هذه المشاريع بتعزيز قدرات البلدان المستفيدة منها في مجالات مثل الزراعة والسياحة والتجارة والنقل والتخفيف من وطأة الفقر.

118- ومن خلال البرنامج المذكور أعلاه، تتم تعبئة الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها لتحقيق المبادئ والأهداف الواردة في استراتيجية الكومسيك. وتم وضع المشاريع التي تنفذ في إطار هذه الآلية في المجالات التي وردت توصيات سياسية تتعلق بها من جانب الفريق العامل والتي اعتمدها اجتماعات الكومسيك الوزارية. ومن ثم فإن هذه الآلية توفر أداة لدعم سياسات لملاك المشاريع والمستفيدين منها. كما تتيح الفرصة للدول الأعضاء للعمل معاً للتغلب على تحدياتها المشتركة.

### حادي عشر: خاتمة

119- سيضيف انطلاق عمل أمانة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في مارس 2018 الزخم المطلوب للتعاون الإسلامي البيئي في مجال الزراعة والأمن الغذائي، ولاسيما بالنظر إلى الأثر الذي سترتب على التنفيذ السريع لخطة العمل الخمسية للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في التصدي للتحديات الملحة والخطيرة التي تواجهها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال الزراعة والأمن الغذائي.

- 120- سيمكّن المؤتمران الإسلاميان الوزاريان بشأن الزراعة والأمن الغذائي، والنقل، المزمع عقدهما في عام 2019، من تعزيز التعاون الإسلامي البيئي في هذه القطاعات الهامة. ولا غرو أن نتائج هذين المؤتمرين ذات أهمية بالغة لتوطيد التعاون فيما بين دول المنظمة في قطاعات حيوية مثل تطوير السياحة، والنهوض بالعمالة المنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع، وتطوير الزراعة المستدامة وتعزيز الأمن الغذائي، وتحسين وسائل النقل وقدرات الربط اللوجستية داخل منطقة منظمة التعاون الإسلامي، وما إلى ذلك. وتهدف هذه المبادرات الجديدة إلى تعزيز المكتسبات التي تحققت أثناء تنفيذ مختلف المشاريع الإنمائية الإقليمية، بما في ذلك البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا وخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع آسيا الوسطى.
- 121- علاوة على ذلك، فإن مواصلة الأنشطة المتعلقة بالتجارة والاستثمارات في إطار منظمة التعاون الإسلامي وتوسيعها يظل أداة فعالة لزيادة التجارة الإسلامية البيئية وتسهيل اندماج الدول الأعضاء في المنظمة في الاقتصاد العالمي. وعلى المنوال نفسه، تسهم المساعدات الإنمائية التي تقدمها دول المنظمة الميسورة للدول المحتاجة الأعضاء في المنظمة في نمو اقتصادات هذه الدول، مما يجعل هذه المساعدات عنصراً مهماً في التعاون والتضامن بين دول المنظمة.
- 122- لذلك من المهم أن تستفيد الدول الأعضاء على نحو ملائم من إطار التعاون لمنظمة التعاون الإسلامي، وأن تتضمن دونما تأخير إلى العديد من صكوكه المتعددة الأطراف، وأن تنخرط في أنشطته المختلفة الرامية إلى تعزيز النمو الاجتماعي والاقتصادي والتنمية المستدامة فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة وشعوبها.
- 123- علاوة على ذلك، فإن من شأن إنشاء آلية دائمة لمنظمة التعاون الإسلامي لتسوية المنازعات في مجال الاستثمار بموجب المادة 17 من اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي لتشجيع وحماية وضمان الاستثمارات أن يشجع أيضاً الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتبادل التجاري في الدول الأعضاء في المنظمة.

\*\*\*

الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي  
إدارة الشؤون الاقتصادية  
13 مارس 2019

**قائمة الدول الأعضاء التي وقعت / صدقت  
على مختلف الاتفاقيات والأنظمة الأساسية التي تحكم التعاون الاقتصادي والتجاري والفني  
فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي**

الدول الأعضاء	الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري		اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار		الاتفاقية الإطارية لنظام التفضيلية التجارية		بروتوكول النظام التفضيلي للتعرفة الجمركية		قواعد المنشأ الخاصة بنظام التفضيلات التجارية		النظام الأساسي لمجلس الطيران المدني الإسلامي		النظام الأساسي لاتحاد الاتصالات السلكية واللاسلكية للدول الإسلامية		النظام الأساسي لمعهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس		النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للامن الغذائي		النظام الأساسي لمركز العمل التابع لمنظمة التعاون الإسلامي	
	توقيع	تصديق	توقيع	تصديق	توقيع	تصديق	توقيع	تصديق	توقيع	تصديق	توقيع	توقيع	تصديق	توقيع	توقيع	تصديق	توقيع	توقيع	تصديق	توقيع
أفغانستان	2010/10/08	2018/02/04	2010/10/08	-	2010/10/08	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
البنجاب	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الجزائر	1980/05/20	2007/03/21	-	-	1996/11/16	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أذربيجان	2006/06/20	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
البحرين	1980/05/21	80/08/30	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بنجلاديش	1977/12/05	1978/04/18	1977/12/05	-	1997/11/04	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بنين	2012/08/13	-	2012/08/13	-	2012/08/14	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بروناي دار السلام	2015/05/20	2/11/2017	-	-	2017/11/02	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بوركينافاسو	1985/12/23	-	1985/12/23	-	92/05/19	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الكاميرون	1978/01/23	83/07/11	1978/01/23	-	1994/10/25	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جزر القمر	1978/04/28	81/01/16	1978/04/28	-	30/6/2012	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
كوت ديفوار	2009/11/07	-	2009/11/07	-	2009/11/07	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جيبوتي	1979/04/21	-	1979/04/21	-	82/08/25	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مصر	1977/11/08	78/06/06	1977/11/08	-	87/12/16	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الغابون	1978/01/23	2008/01/21	1978/01/23	-	2008/01/21	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
غامبيا	1980/05/21	2009/08/11	1980/05/21	-	93/09/04	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
غينيا	1977/12/26	81/02/10	1977/12/26	-	1995/11/08	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
غينيا بيساو	2009/11/08	-	2009/11/08	-	2009/11/08	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
غويانا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
اندونيسيا	1979/04/30	80/01/08	1979/04/30	-	83/05/01	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إيران	1995/11/08	95/11/08	1995/11/08	-	95/11/08	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
العراق	1978/07/02	1978	1978/07/02	-	2011/12/15	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الأردن	1977/12/29	79/05/10	1977/12/29	-	93/02/01	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
كازاخستان	2015/11/25	-	2015/11/25	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الكويت	1977/12/05	80/05/10	1977/12/05	-	83/04/12	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قرغيزيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
لبنان	1996/11/15	03/11/26	1996/11/15	-	2003/07/11	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ليبيا	1977/12/05	78/04/15	1977/12/05	-	1992/11/02	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ماليزيا	1978/05/18	81/01/14	1978/05/18	-	2004/08/23	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المالديف	1977/12/17	-	1977/12/17	-	2006/04/11	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مالي	1978/04/27	82/05/24	1978/04/27	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
موريتانيا	1977/11/08	1979/05/09	1977/11/08	-	2012/11/6	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
موزمبيق	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المغرب	1978/01/23	1979/04/16	1978/01/23	-	1981/11/02	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
النيجر	1978/05/18	1978/08/07	1978/05/18	-	2012/09/10	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
نيجيريا	1998/11/04	-	1998/11/04	-	1998/11/04	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سلطنة عمان	1980/04/15	81/04/28	1980/04/15	-	08/10/24	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
باكستان	1978/10/14	1978	1978/10/14	-	13/04/2012	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
فلسطين	1978/04/28	80/03/18	1978/04/28	-	20/12/2011	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قطر	1978/09/24	80/09/09	1978/09/24	-	09/09/02	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المملكة العربية السعودية	1978/01/14	79/06/27	1978/01/14	-	2004/04/11	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السنگال	1977/12/25	79/02/28	1977/12/25	-	89/02/04	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سيراليون	2007/11/17	-	2007/11/17	-	2007/11/17	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الصومال	1978/12/24	-	1978/12/24	-	2010/05/13	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السودان	1978/01/14	-	1978/01/14	-	2013/03/18	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سورينام	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سوريا	1978/06/04	80/07/15	1978/06/04	-	2002/04/02	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
طاجيكستان	1997/11/04	-	1997/11/04	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تشاد	1978/04/27	-	1978/04/27	-	2013/02/06	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
توغو	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

-	-	-	-	2006/3/27	2001/9/18	2000/02/14	1995/11/8	1983/11/11	1983/01/06	-	2007/9/12	-	2005/11/25	2000/7/31	93/1/21	83/11/11	82/6/10	80/4/13	1979/01/27	تونس	
-	2017/07/11	-	2013/12/10	2010/7/15	1999/11/07	-	-	-	-	2009/11/2	2007/9/12	2008/05/02	2005/11/24	1991/11/28	1991/09/23	1991/02/09	1987/07/16	1982/7/02	1977/12/29	تركيا	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	تركمنستان
-	-	2017/10/25	2015/01/12	2009/04/05	2006/11/24	1989/03/21	1989/05/30	1989/03/21	1989/05/30	2008/10/12	2007/09/12	2008/10/12	2006/11/24	2005/08/15	2004/11/26	1989/01/14	1989/02/12	1979	1977/12/29	الإمارات العربية المتحدة	
-	-	-	2013/12/10	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2001/11/14	1993/09/05	1987/02/10	1987/11/26	01/11/14	1978/08/08	أوغندا	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أوزبكستان
-	-	-	-	-	2006/11/24	-	1994/10/25	2008/3/26	1994/10/25	-	-	-	-	-	-	-	1982/6/12	-	1977/12/29	اليمن	
<b>0</b>	<b>2</b>	<b>12</b>	<b>31</b>	<b>17</b>	<b>24</b>	<b>19</b>	<b>24</b>	<b>17</b>	<b>25</b>	<b>18</b>	<b>30</b>	<b>18</b>	<b>31</b>	<b>31</b>	<b>40</b>	<b>29</b>	<b>38</b>	<b>32</b>	<b>49</b>	<b>المجموع</b>	

**10 مارس 2019**